

إزاء ازدياد المعارضة ، داخل المجلس وخارجه بعث المندوب السامي البريطاني ، إنذارا الى الملك في (١٩ أيار ١٩٢٤) أوضح فيه أن موعد الجلسة المقبلة لمجلس العصبة هو (١٢ حزيران ) ، وان رمزي مكدونالد ، رئيس الوزراء البريطاني ، قد تعهد بتقديم المعاهدة إلى المجلس المذكور قبل ذلك التاريخ فإذا لم يصدّق المجلس التأسيسي على المعاهدة قبل الموعد فأن بريطانيا مضطرة الى إجراء ترتيبات اخرى يعامل العراق بموجبها ، كما اجتمع دويس بأعضاء المجلس التأسيسي في (٣١ أيار) وبين لهم وجهة النظر البريطانية ، وهي رفض الموافقة على اية تعديلات في المعاهدة والبروتوكولات المتفرعة منها . وعلى المجلس اما ان يقبل المعاهدة او ان يرفضها برمتها .

لم يجر تصديق المعاهدة في الموعد الذي حددته الحكومة ،(١٢ حزيران ١٩٢٤) كما طالب المندوب السامي منها ، ففي جلسة صباح يوم (١٠ حزيران) حدث صخب كثير بحث قطع رئيس الوزراء الأمل في الحصول على مصادقة المجلس ، فاقترح بموافقة الملك الذي اتصل به تلفونيا ، تأجيل الجلسة إلى اليوم التالي ، لكن المندوب السامي إصر على دعوة المجلس للاجتماع ثانية بعد الظهر ، وسلم المندوب السامي مذكرة إلى الملك أوضح فيه ان بريطانيا لا تسمح باستمرار الوضع الراهن ، بحجة أن ذلك يمثل خطرا على سلامة العراق في الداخل والخارج ، وطلب من الملك إصدار تعديل المجلس التأسيسي يخول الحق في حل المجلس أي وقت يشاء خلال اربعة اشهر من ابتدائه بعقد جلساته ، على ان يحل اعتبارا من الساعة الثانية عشر من ليلة (١٠-١١ حزيران) وان تعطى التعليمات لوزير الداخلية لإغلاق بناية المجلس في الحال . ووضع عدد من أفراد الشرطة في الطرق المؤدية اليه .

ونتيجة لموقف المندوب السامي استطاع رئيس الوزراء في الساعة العاشرة والنصف مساء من جمع ثمانية وستين عضوا ، وشرح لهم الظروف التي دعت الى عقد الجلسة الخاصة وجرى بعد ذلك التصويت على المعاهدة قبل الساعة الثانية عشر فصوت الى جانبها (٣٧) عضواً من عدد الحاضرين البالغ (٦٩) عضواً ، وعارضها (٢٤) عضواً وامتنع (٨) أعضاء عن التصويت ، وقد قوبل تصديق المعاهدة بالسخط والاستنكار من قبل الحركة الوطنية التي اتهمت أعضاء المجلس بمالاة السلطة والرضوخ للضغوط البريطانية .